تحقيق الكلام في بيان الهم الوارد من يوسف عليه السلام في قوله تعالى:

﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾

دكتور/ فهد بن محمد السعيد

التمهيد:

الحمد لله معز من أطاعه، ومذلِ من عصاه، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، والنعمة المسداة محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

فإن أولى ما ينبغي أن تصرف فيه الأوقات ، وأعز ما يكون من القربات، الاعتناء بعلوم الشريعة: تعلماً وتعليماً، وتفهماً وتطبيقاً. ولا شك أن مدار هذه العلوم على كتاب الله العظيم، وسنة نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم.

ولا يزال القرآن الكريم منهلاً صافياً يرد من الناهلون، ويفيئ إليه الراغبون، ينشدون منهجه ويلتمسون توجيهاته، فيجيب على التساؤلات، ويكشف الشبهات، كيف وهو منهج هذه الأمة ومصدر عزها وعنوان شرفها، وهو الموضح سبيل النجاة، والعصمة لمن اراد درك المقصود، وما من آية في القرآن إلا وفيها من التوجيهات والنفحات والمقاصد والفوائد والحِكم ما يبهر العقول، ويثري القرائح ويحي القلوب الضامئة.

ففي القرآن حديث عن أحكام العبادات والمعاملات، وفي القرآن تقرير العقائد الصافية، والرد على المناهج الضالة والفرق المنحرفة، وفي القرآن أخبار الأولين والآخرين، وفي القرآن حديث عن الآداب السامية والأخلاق الفاضلة

وكان مما تضمنه القرآن آيات أشكل معناها على بعض المفسرين وتلك حكمة الله تعالى أبى الله الكمال إلا له ولكتابه، ولا تزال عقول البشر عاجزة عن درك شأو القرآن، وتحصيل مراميه، ولو لم يكن في وجود هذا النوع من الآيات إلا ما قاله القرطبي: "فإن قيل: كيف كان في القرآن متشابه والله يقول: (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما

نزل إليهم) فكيف لم يجعله كله واضحا؟ قيل له: الحكمة في ذلك- والله أعلم- أن يظهر فضل العلماء، لأنه لو كان كله واضحا لم يظهر فضل بعضهم على بعض"(١)

وهي من المسائل التي طالما وقف عندها المفسرون كثيراً؛ حتى لا يكاد يخلو كتاب من كتب التفسير من ذكرها وذكر الخلاف فيها؛ قوله تعالى:

﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾

وذلك أن في المسألة إشكالاً أورده بعض العلماء وهو حدوث هذا الأمر وهو وجود الهمِّ من يوسف وهو من رسل الله تعالى، فكيف يحصل منه هم بالمعصية!

ومنبع الخلاف يتركز على أمرين اثنين؛ الأول تفسيري، والثاني لغوي؛ فأما التفسيري: فهو خلاف المفسرين من السلف وَمَنْ بعدهم في تفسير (الهمِّ) المذكور في الآية الذي وقع من يوسف؛ هل ثمة همٌّ وقع منه، وما هو هذا الهمُّ؟ وأما اللغوي: فهو خلاف المعْربين في تقدير جواب (لولا)؛ هل هو محذوف؟ أو موجود يدل عليه السياق؟

وقد استعنت بالله ببحث هذه المسألة مستعيناً بما سطره علماؤنا في دواوين التفسير واللغة، وقد رجحتُ ما رأيته راجحاً في ضوء قواعد الترجيح، راجياً من الله العون والتوفيق متبرئاً من حولي وقوتي، فهو حسبي ونعم الوكيل.

هذا وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة، وبيان بثبت المصادر والمراجع.

- المبحث الأول: عصمة الأنبياء.
- المبحث الثاني: وجه الإشكال الوارد في المسألة
- المبحث الثالث: سبب الإشكال، وفيه مطلبان:

١- تفسير الهم.

٢- تقدير جواب (لولا).

- المبحث الرابع: ذكر أقاويل العلماء في المسألة، منسوبة إلى قائليها.
- المبحث الخامس: الراجح من الأقوال بالدليل والبرهان.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج التي انتهيت إليها خلال كتابة البحث.

ثبت المصادر والمراجع.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٩/٤

هذا والله أسأل أن ينفعنا بالقرآن العظيم، وأن يجعله لقلوبنا ضياء، ولأبصارنا جلاء، ولأسقامنا دواء، ولذنوبنا ممحصاً، وعن النار مخلصاً، وأن يجعله حجة لنا لا علينا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: عصمة الأنبياء عليهم السلام

تعريف (العصمة):

- في اللغة: المنع[1] ، ومنه قوله تعالى: (ولقد راودته عن نفسه فاستعصم) {يوسف:}أي: امتنع. قال القرطبي: "سميت العصمة عصمة لأنها تمنع من ارتكاب المعصية"[2].
- أما في الاصطلاح:

فقيل: هي حفظ الله أنبياءه ورسله من النقائص وتخصيصهم بالكمالات النفسية والنصرة والثبات في الأمور وإنزال السكينة[3].

وقيل: هي ملكة إلهية تمنع الإنسان من فعل المعصية والميل إليها مع القدرة عليها(٤).

والمراد بعصمة الأنبياء أن يكون الرسل والأنبياء معصومين في تحمل الرسالة والتبليغ عن الله فلا ينسون شيئاً مما أوحاه الله إليهم ولا يكتمون شيئاً منه، والإجماع منعقدٌ على أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى(٥).

أما عصمتهم فيما سوى ذلك مما لا يدخل في التبليغ فقد اختلف فيه أهل العلم[6]، والصحيح من أقوال أهل العلم المحققين هو أنهم معصومون من الكبائر وقباح الذنوب

---

(1) تهذيب اللغة ٥٤/٢ (عصم).

(2) الجامع لأحكام القرآن ١٨٣/٩

(3) فتح الباري ٥٠١/١

(4) التعريفات، ص: ١٥٠

(5) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٨٩/١٠، وجلاء العينين ٤٨٩/١

(6) ينظر في أقوال العلماء في هذه المسألة: آيات عتاب النبي في ضوء العصمة والاجتهاد، ص: ٣٨

ومرذولها كالزنا والسرقة والفحش من القول وغير ذلك، وجوزوا وقوع الصغائر من الأنبياء مطلقا وهذا عليه ابن جرير(١) وابن قتيبة(٢) وابن تيمية(٣).

(١) جامع البيان ١٩١/١٢

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص: ٤٠٢

(٣) مجموع الفتاوى ٢٩٢/١٠

المبحث الثاني: تفصيل الإشكال في المسألة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

اختلف العلماء في معنى قوله تعالى: (وَهَمَّ بِها لولا أَنْ رأَى بُرْهَانَ رَبِهِ) على أقوالٍ كثيرة، بعضها ضعيف وبعضها قويٌّ؛ وإليكها مختصرة، ومنسوبة إلى قائليها[١]:

١. أنه كان من جنس همها، ولولا أن الله عصمه لفعل، وإلى هذا المعنى ذهب الحسن، وسعيد بن جبير، والضحاك، والسدي، وهو قول عامة المفسرين المتقدمين[٢].

٢. أنه لم يقع منه هم بتاتاً؛ بل هو منفي لوجود البرهان، وهو اختيار أبي حيان[٣].

٣. أنه هم بها أي: تمناها زوجة له. وهذا القول رواه الضحاك عن ابن عباس[٤].

٤. أنه هم أن يضربها ويدفعها عن نفسه؛ وهذه هو البرهان الذي رآه[٥].

٥. أنه هم بالفرار منها. وهذا القول حكاه الثعلبي[٦].

كما اختلفوا في تقدير جواب (لولا) منها؛ هل هو محذوف يدل عليه السياق، أم أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً؛ فيكون الجواب حنيئذٍ متقدماً عليه؟

وقبل أن أدلف إلى ذكر الخلاف في هاتين المسألتين؛ فإني ذاكرٌ لك –بعون الله– تعريف الهم لمناسبة ذكره ها هنا؛ فكن على ذُكْرٍ منه:

المطلب الثاني: تعريف (الهم):

الهم: هو العزم[٧]. وقيل: بل هو دونه؛ وذلك أن أول ما يمر بقلب الإنسان يسمى خاطراً، فإذا قوي سمي حديث نفس، فإذا قوي سمي هما، فإذا قوي سمي عزماً، ثم بعده

---

(١) تنظرهذه الأقوال في: زاد المسير ١٥٧/٤

(٢) ينظر: زاد المسير ٤٢٨/٢

(٣) البحر المحيط ٢٥٧/٦

(٤) ذكره ابن كثير وغيره ولم يعزه لأحد، وقال: "وفي هذا القول نظر من حيث العربية". ابن كثير ٣٨١/٤

(٥) ذكره الماوردي في النكت والعيون ٢٤/٣، وعزاه: "لبعض المتأخرين".

(٦) الكشف والبيان ٢١٠/٥ غير معزو.

(٧) الغريبين في القرآن والحديث ١٩٤٢/٦ للهروي.

إما قول أو فعل[١]، فصار الهم: وسطاً بين حديث النفس وبين العزم، ولم يصل ذلك الهم المذكور إلى درجة الفعل.

ومن المفسرين من مال إلى كونه همةً وحديثَ نفسٍ لا تخلو منه النفوس عند الشدائد ثم تُرد إلى الثبات والصبر، وتُوطَّن على احتمال المكروه، والتوكل على الله[٢].

قال ثعلب: همت زُليخةُ بالمعصية مصرة، وهم يوسف ولم يواقع ما هم به؛ فبين الهمين فرق[٣].

وإليك بيان كل من المسألتين:

١- المسألة الأولى:

وهي همُّه عليه السلام[٤]؛ فقد اختلاف العلماء فيه على أقوال كما مرَّ آنفاً، ومن أبرزها وأقواها القولين التاليين:

القول الأول: أَنه لم يَحصُل منْه همٌ البَتَة ﷺ بل هو مَنْفيٌ بَتاتاً لوجودِ رؤية البرهان،كما تقول: (قَارفتَ الذَّنْبَ لولا أَنْ عَصَمَكَ الله)، وقد قال بهذا القول كثيرٌ من المفسرين[٥]، منهم: القرطبي[٦]، وأبوحيَّان[٧]،والسمين الحلبي[٨]، والبقاعي [٩]، والقاسمي[١٠]، والشوكاني[١١]، والشنقيطي[١٢]، والطاهر بن عاشور[١٣].

وهؤلاء قدَّروا جواب: (لولا) محذوفاً يدل عليه ما قبله، أَي: لولا وجود البرهان لوقع في المعصية، ولكن لم يقع منه همٌ البتة.

---

(١) الدر المصون ٣٨٢/٣

(٢) من هؤلاء المفسرين: الزمخشري (الكشاف ١٩٨/١)، وأبو السعود (إرشاد العقل السليم ٥٤٦/١).

(٣) عمدة الحفاظ ٣٠٢/٤

(٥) قال القرطبي: أما هم المرأة: فلا خلاف أنه كان المعصية. ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣١١/١١

(٥) وجوّزه الزمخشريكما في الكشاف ٤٥٦/٢

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٣١١/١١

(٧) البحر المحيط ٢٩٥/٥

(٨) الدر المصون ٤٦٦/٦

(٩) نظم الدرر ٦٣/١٠

(١٠) محاسن التأويل ٢١٢/٩

(١١) فتح القدير ١٧/٣

(١٢) أضواء البيان ٣٦/٢، وقال: "وهذا أجْرى الأقوال على لغة العرب، وإن زعم العلماء خلاف ذلك".

(١٣) التحرير والتنوير ٢٥٣/٦

وبناء على هذا القول فإن الوقف على قوله: (ولقد همّت به)، ثم يُبتدأ: (وهم بها لولا أن رأى برهان ربه)[١]

القول الثاني: إثباتُ الهمِّ لهُما كليهما، والمعنى: همَّ كلُ واحدٍ منهما بالآخر، وعلى هذا يكون التقدير: لولا أن الله تعالى عَصَمه لفَعَل المعصية[٢].

وقد قال بهذا القول بعض السلف، منهم: ابنُ عباس، ومجاهد[٣]، وقال به أيضاً من المفسرين[٤]، ابن جرير الطبري[٥]، والزجَّاج[٦]، والزمخشري[٧]، وابن عطيَّة[٨]، والرَّازي[٩]، وابن تيميَّة[١٠]، وابن القيِّم[١١]، وأبو السعود[١٢]، والقِنّوجي[١٣]، وأصحاب هذا القول كما أَنهم يُثْبتون حصول الهمَّ من يوسف إلا إنهم مختلفون في هذا الهمِّ؛ فمنهم من يرى أَن الهمَّ الذي حَصَل من يوسف هو الوقوعُ في المعصية:

فبعضُهم فسَّر همَّ يوسف بأَنه جَلَسَ منها مَجْلسَ الرجلِ من امرأته[١٤].

---

(١) ايضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٧٢١/٢، وهو كذلك قول العكبَري كما في إملاء ما من به الرحمن ٥٢/٢

(٢) وهذا القول نسبه ابن الجوزي إلى عامّة المفسرين المتقدمين كما في زاد المسير ١٥٧/٤، ونسبه الآلوسي لبعض المحققين كما في روح المعاني ٢١٣/١٢

(٣) وقد أخرج آثارهم ابنُ جرير الطبري في جامع البيان ١٨٣/٧

(٤) استَحسن هذا القول: القرطبيُ، وقال بهذا القول ابن عطية على فَرْضِ أَن يوسف كان نَبياً في ذلك الوقت، وهذا هو الأَرْجح لقوله تعالى: (وأوحينا إليه لتنبئنه...)، وهو قول جماعة من العلماء. ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣١٤/١١

(٥)جامع البيان ١٨٣/٧، وقال:إن العرب لا تقدم جواب (لولا) قبلها، لا تقول : لقد قمت لولا زيد.

(٦) ينظر: الدر المصون ٤٦٨/٦

(٧)الكشاف ٤٥٦/٢

(٨) المحرر الوجيز ٤٨٠/٧

(٩) التفسير الكبير ١١٤/١٨

(١٠) ينظر: دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية للجليند ٢٧٢/٣

(١١) بدائع التفسير ٤٤٦/٢

(١٢) إرشاد العقل السليم ٢٦٥/٤

(١٣) فتح البيان ٣١٣/٦

(١٤) ذكر هذا القول الطبري ونسبه لقائليه.

ومنهم من يرى أَن هَمه هو الميل الطَبيعي والشهوةُ الغريزيةُ المزمومةُ بالتقوى، وهذا لا معصية فيه، ومثال هذا ميل الصائم بطبعه إلى الماء البارد، مع أَن تقواه تَمْنعه من الشُّرب وهو صائم؛ وهو على يقين أنه لن يصدر منه هذا الأمر[١].

وأصحاب هذين القولين يؤكدون أَن جواب (لولا) محذوف يدل عليه ما قبله كما تقول العرب: (أَنتَ ظالمٌ إِنْ فَعَلت كذا) فيقدرونه: إِنْ فَعَلْت فَأَنت ظالمٌ، ولا تقول: إِنْ (أَنت ظالمٌ) هو الجواب، بل دالٌ عليه. وعلى هذا القول –أي: حذف الخبر– جمهور النحويين[٢]،ومن أبرز هؤلاء أبو حيان

وبعض العلماء يرى أَن جواب (لَولا) مُتقدمٌ عليه؛ فيكون في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ؛ وهذا هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين.

وقد انتصر الشنقيطي لقول أبي حيان ومن معه فقال: "هو أجرى الأقوال على قواعد اللغة العربية، لأن الغالب في القرآن الكريم وفي كلام العرب: أن الجواب المحذوف يذكر قبله ما يدل عليه"[٣].

إشكال (٢) والجواب عليه: بناء على هذا القول فقد أورد بعض المفسرين وعلماء اللغة إشكالاً مفاده: هل يجوز تقدم جواب (لولا) عليها؟

١- يرى بعض العلماء أنه لا يجوز ذلك. وهو قول جمهور النحويين[٤] ومنهم: الإمام اللغوي الزجاج، ومن المفسرين: القاضي ابن عطية؛ الذي يقول: "إن اللسان العربي يرده".

٢- بينما لا يجد البعض مانعاً من القول به، ومن هؤلاء: أبو حيان، وتلميذه السمين الحلبي، والآلوسي، والشنقيطي؛ وهؤلاء متفقون على أن جواب (لولا) في هذه الآية محذوف لدلالة ما قبله عليه، إلا أنهم لا يرون مانعاً من تقدم جواب (لولا) عليها[٥].

---

(١) أضواء البيان ٢/٢١٠

(٢) البحر المحيط ٦/٢٥٧

(٣) أضواء البيان ٢/٢٠٨

(٤) ينظر: دراسات في أسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عظيمة.

(٥) نقله عنهم: أبو حيان في البحر ٥/٢٩٥

والصحيح من القولين هو القول الثاني؛ فليس هناك دليل يمنع من تقدم جواب (لولا) عليها، وإنما اخترت ذلك للأسباب التالية:

١- قول ابن عطيَّة: "وهذا قول يرده لسان العرب وأقوال السلف" فكأنه أراد بالخروج عن لسان العرب: أ- تَجرُّد جواب (لولا) وهو: (وهم بها) من اللام. ب- تقدم جواب (لولا) عليها[(١)] وهذه هي نفس الاعتراضات التي اعترضها الزجَّاج على أصحاب هذا القول[(٢)]. والجواب على هذين الاعتراضين أنْ يقال: إن ذلك موجودٌ في لسان العرب، وقد وَرَدَ في القرآن الكريم ما يدل عليه، قال تعالى: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠﴾﴾ [القصص:١٠] فقوله: (إِنْ كَادَتْ لَتُبدِي بِهِ)، إمَّا أَنْ يكون جواباً عند من يرى ذلك، وإمّا أَنْ يكون دَالاً على الجواب، والتقدير: لولا أن ربَطْنا على قلبها لكادتْ تبدى به[(٣)]، هذا مضمون ما قاله أبو حيَّان، وأنت ترى أن ذلك ليس فيه خروجٌ عن كلام العرب.

٢- ليس هناك مايَمنعُ تقدمَ جواب (لولا) عليها[(٤)]-وإنْ كان الأَرْجحُ أَن جواب (لولا) محذوفٌ يَدلُ عليه السِّياق- قال أَبو حيَّان: "ولا يقوم دليلٌ على امْتناع ذلك بل صَريحُ أَدواتِ الشرط العاملةِ مُختلَفٌ في تجويزِ تقديمِ أَجوبتها عليها، وقد ذهب إِلى

(١) انظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٤٦٩/٦

(٢) معاني القرآن ١٠١/٣، وهو أيضاً رأي الشنقيطي، قال -رحمه الله-: لأن الغالب في القرآن وفي كلام العرب: أن الجواب المحذوف يذكر قبله ما يدل عليه، كقوله: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [يونس:٨٤](وقال: لأن جواب الشروط وجواب (لولا) لا يتقدم ، ولكن يكون المذكور قبله دليل عليه كالآية المذكورة. (أضواء البيان ٣٦/٢)

(٣) البحر المحيط ٢٩٥/٥، وهو رأي السمين الحلبي، والشنقيطي، وغيرهم

(٤) كما قاله: الزجاج (الدر المصون ٤٦٨/٦)، وابن جرير (جامع البيان ١٨٣/٧)، والزمخشري (الكشاف ٤٥٦/٢)

ذلك الكوفيون، ومن أعلام البصريين أبو زيد الأنصاري[1] وأبو العباس المبرد[2]"[3].

جاء في بعض كتب التفسير التي تنقل بلا أسانيد من الكلام الباطل ونسبة الشين إلى يوسف عليه السلام ما يستقبح ذكره ويستهجن تسطيره؛ ونسبوه -زوراً وبهتاناً- لبعض السلف. قال أبو حيان: "...فالذي نَدِينُ اللهَ به ونعْتقدُ صحته، أنه لا يثبت عنهم شيءٌ في نسبة الفاحشة أو مقدماتها ودواعيها ليوسف ﷺ ولا يَصحُّ في نبي الله هذه الأقوال الفاسدةَ التي لا تَليقُ بعامَّة الناس فضلاً عن المقطوعِ لهم بالعصمة[4]....والذي رُوي عن السلف لا يُساعدُ عليه كلام العرب لأنهم قدَّروا جواب (لولا) محذوفاً، ولا يدل عليه دليل لأنهم لم يُقَدِّروا: (لهمَّ بها) وكلام العربِ لا يُدل إلا على أَنْ يكون المحذوف من معنى ما قبل الشرط، لأن ما قبل الشرط دليلٌ عليه، ولا يُحذفُ الشيءُ لغير دليل عليه"[5].

وهذه أسباب وجيهة لموافقتِها لسانَ العرب كما ترى، ولا مدفع لها -والله تعالى أعلم-.

---

(1) أبو زيد الأنصاري: سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، ت ٢١٥هـ (أخبار النحويين واللغويين للسيرافي، ص: ٤٨، وبغية الوعاة ٥٨٢/١)

(2)المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد النحوي اللغوي شيخ النحو وحافظ العربية. ت٢٨٥هـ (الفهرست لابن النديم ٦٤، نزهة الألباء ١٤٨)

(3)البحر المحيط ٢٩٥/٥، قال الشنقيطي: واعلم أن جماعة من علماء العربية أجازوا تقديم جواب (لولا) وتقديم الجواب في سائر الشروط...(أضواء البيان ٣٦/٢)

(٤) عِصْمَة الله -تعالى- لأنبياء: حِفْظُ الله إياهم من مواقعة الذنوب والمخالفات، وتخصيصهم بالكمالات النفسية، والنصرة والثبات في الأمور، وإنزال السكينة عليهم. (مفردات ألفاظ القرآن للراغب ص٥٧٠، وفتح الباري لابن حجر ٥٠/١١).

وأنظر في هذا الموضوع:الفِصَل في الملل والنحل لابن حزم ١/٣، وبهامشه الملل والنحل للشهرستاني، وآيات عتاب النبي ﷺ في ضوء العصمة والاجتهاد، للدكتور/ عويّد المطرفي.

(٥) البحر المحيط ٢٩٥/٥

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج:

- يوجد في القرآن الكريم عدد وافر من الآيات التي أشكل معناها على كثير من المفسرين.
- ليس في القرآن الكريم آيات لا يُعلم معناها؛ ولكن المعنى قد يخفى على مفسرٍ دون غيره.
- تطبيق قواعد الترجيح التي اعتمدها المفسرون من أهم الطرق لحل الإشكال.
- معرفة الاتجاه العقدي واللغوي من الأهمية بمكان لإدراك مكمن الإشكال في المسألة.
- أوصي من له اهتمام ببحث المشكل أن يدرس الإشكال من خلال كل مفسر؛ فيأخذ الآيات المشكلة عند الطبري أو ابن كثير..

ثبت المصادر والمراجع:

- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله، ت ٣٦٨ هـ، تح د. محمد إبراهيم البنا، القاهرة ١٩٨٥.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم. أبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار المصحف، القاهرة.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي. دار الفكر للطباعة والنشر في بيروت ١٤١٥هـ.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: أبو البقاء العكبري، مطبعة الحلبي.
- آيات عتاب النبي ﷺ في ضوء العصمة والاجتهاد، للدكتور/ عويد بن عايد الكحيلي المطرفي. المكتبة المكية.
- إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري، تحقيق: محيي الدين رمضان، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٣٩٣.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق، عرفات حسونة، نشر المكتبة التجارية بمكة.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، نشر دار الكتاب العربي.
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطى تحقيق أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية بيروت– لبنان.
- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة الحلبي.
- التعريفات، للجرجاني، نشر مكتبة لبنان ١٩٧٨م.
- التفسير الكبير تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، للإمام الرازي (ت ٦٠٤ هـ) ط ٣، ١٩٨٥، دار الفكر. دار الكتب العلمية، طهران.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير: إسماعيل القرشي (ت ٧٧٤ هـ) ط. ١٩٨٢، دار المعرفة، بيروت. طبعة ١٩٨١، دار الرشاد الحديثة. ط ١، ١٩٨٦ م دار المعرفة ببيروت. قدم له د: يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
- الجامع لأحكام القرآن. القرطبي، محمد بن أحمد، ت ٦٧١ هـ، القاهرة ١٩٦٧.

- جامع البيان. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، ت ٣١٠ هـ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤.
- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين. نعمان بن محمود الآلوسي. ط: المدني ١٤٠١.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت ٧٥٦ هـ، تح د. أحمد محمد الخرّاط، دمشق ١٩٨٧.
- دراسات في أسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عظيمة (ت ١٤٠٣هـ) .
- دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية / أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ تحقيق: محمد السيد الجليند، دمشق: مؤسسة علوم القرآن، ط ٢، ١٤٠٤ هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمد الآلوسي البغدادي. دار إحياء التراث العربي.
- زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن، ت ٥٩٧ هـ، دمشق ١٩٦٥.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي، تحقيق د. محمد التونجي – عالم الكتب – بيروت ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- الغريبين في القرآن والحديث. لأبى عبيد الهروي (أحمد بن محمد) تحقيق: أحمد فريد المزيدي – نشر: مكتبة الباز بمكة المكرمة: ١٤١٩هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني. مطبعة مصطفى البابي الحلبي في القاهرة.
- فتح البيان في مقاصد القرآن لأبي الطيب بن صديق بن حسن بن علي القنوجي البخاري (ت١٣٠٧) ، عني بطبعه وقدم له وراجعه عبد الله بن إبراهمي الأنصاري، إدارة إحياء التراث الإسلامي دولة قطر، ١٩٨٩م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠) ، دار الفكر بيروت.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل. لأبي محمد علي بن حزم. تح: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل بيروت ١٩٨٥. وط ١، ١٩٨٠، دار الثقافة الدار البيضاء.

- الفهرست لابن النديم (ت ٣٨٥ هـ) مطبعة الاستقامة بالقاهرة، دون تاريخ. ط دار المعرفة/ بيروت.
- الكشاف. الزمخشرى، محمود بن عمر، ت ٥٣٨ هـ، مط الحلبى بمصر ١٩٥٤.
- الكشف والبيان، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- نزهةالالباء. أبو البركات الانبارى، عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧ هـ، تح أبى الفضل، القاهرة.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي، تحقيق عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، ط١
- مجموع الفتاوى لابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن القاسم، مجمع الملك فهد، ط١٤١٦
- محاسن التأويل. محمد جمال الدين القاسمي. دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي–القاهرة، ط١، ١٣٧٦هـ–١٩٥٧م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. لابن عطية، تحـ مجموعة، الدوحة، ط١، ١٤٠٩هـ–١٩٧٧م.
- معانى القرآن واعرابه. الزجاج، أبو اسحاق ابراهيم بن السرى، ت ٣١١ هـ، تح د. عبد الجليل عبده شلبى، القاهرة ١٩٧٤.
- مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان داودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.
- الملل والنحل: الشهرستانى، محمد بن عبد الكريم، ت ٥٤٨ هـ، تح عبد العزيز محمد الوكيل، القاهرة ١٩٦٨.